

من  
الفعل هو ما يجره في انفسه حال الاجاد والعزم قد يتقدم عليه ويعقل  
الشدة والضيق بخلاف القصد انتهى قال ابن عساق وجاب بأنه اراد  
بالعزيمة القهريه بقارفتيه للفعل فلا يراد ان يشرح مسلم القهريه  
والقصد والارادة الفاظ متقاربة انتهى وقال الشيخ ابن حجر في الفتاوى  
بعد ان ذكر عتق امور وقرى بين العزم والارادة ولم يقول بتوابعها  
ابن من كل وجه حتى لا ينافي ما ياتي عن الاحياء من التوارد وذلك لان  
التوارد خلاف الاصل ويقترأ بظهور المحكي في قوله صلى الله عليه وآله  
الاعمال بالنيات ولم يقل بالارادات او العنايات مثلا لانه ليس المراد  
مطلق الارادة بل ارادة خاصة وهي ارادة تتعلق باهالة الفعل الى بعض  
يصلح لانفس الفعل من حيث هو فمثل اذ فرق بين قصد نفسى فعل  
الصلاة وقصد نحو غيره من غير ان يفرق بينه او فرضا وادام مثلا  
والتعلق به اصل الكسبي المسماة بالارادة على الفعل الى بعضا فافهم  
في النية انتهى ونحوها الماورى بانها قصد النبي مقترنا بوجعه وانضم  
الشيخ ابو ابيهم الكروي بأنه عموما من لشموله لنية المصوم والنية المحركة  
عن العمل والتعريف الجامع قول البيضاوي خصصها بالارادة لانه  
نحو الفعل بايتغال في الله تعالى واستمال حكمه انتهى وقال الشيخ الكسبي في قول  
الماورى انه توفى بالرسم لابلحده **وهو من راي عن الثقات** جمع  
تقدم وفي شرح الشافعي الثقات كعادة تصدق مصدر وثق ومنه  
اذا ايتته واستوثق احكامه ثم يجوز بالمصدر على الموثق في الحديث وغيره  
فشاء حتى صار حقيقة عرفية انتهى انتهى وقال ابن الفارسي في اللسان  
عنه وغيره لكن بتفصيل وذلك ان الذي رآه بهذا اللفظ كما قاله  
الشيخ العراقي في النهاية الاربعة عشر من اللفظ احسن منه الخاري وصلى  
طوبى سعيد اخرج ابو يحيى بن ابي بن مالك عن ابي عبد الله ع  
وابو هريرة لوجه الرشيد العطارى من بين ترجمته وحدثت عن  
قال ولد الدين العراقي هو خصم رواية عمه وناقداه ضعيفا

في غير ما نرجح صوابه  
في جامع بعد  
في الما ذكره ويورد  
الاجود من قوله  
في تعريف الجامع  
في حديثه من قوله

او في مطلق النية انتهى وسكت ابن الهام على قول بعضهم مقترضا للكلام النووي  
حيث صنف رواية ابي سعيد الخدري في الاعمال بالنيات ان ابن حبان رواه  
كذلك في صحيحه والحاكم في اربعينه ثم حكى بفتح قات وفي رواية ما  
المزمع الى جنيفه انتهى قلت يجب ان يفتقر اليه بالما كالمكرر  
التساهل في التصحيح وقد اطعوا على الصنع فوجب قبوله ثم اتى  
ان يقول ما مانع من اعتضاد ما سوى مروى عن رواية عمر بن الخطاب  
الله عنه فانصح حينئذ قول الحاكم فتامله قال المناري ومن عداها  
الاربعة من الصحابة ايضا وهو في مطلق النية كحديث بيعة النابى  
على نياتهم وحدوث استلحق تنفق نفقة فتبنيها وجه الله الا  
لمرت عليها واطلق بعضهم على الحديث التواتر وهو صحيح في حيث يعنى  
**فائدة** هذا الحديث **بده صلى الله عليه وآله وسلم**  
للجملة على ما قاله بعضهم واعرضه الحافظ ابن حجر بأنه لم يرد ما يرد  
عليه وكان استناد القصة مهاجرام قيسى فوى الطبراني ان  
خطب امراته يقال لها ام قيسى وابت ان تفر وجهه حتى يحلها  
فترجمها وكان اسمها مهاجرام قيسى وهذا الاستناد على غير الشيخين  
لكن ليس فيه ان حديث الاعمال سبق بسبب ذلك ولم ارفق من  
الطرق ما يقتضى ذلك **ورواه** سعيد بن منصور عن ابن مسعود  
انتهى وفي الفتح له في موضع اخر ولم ارفق في تسميته وتقال ان دحية  
ان اسمها قتلة بقاء مفتوحة ثم تخالفة تسميته انتهى فاستعدك  
كلاه والله اعلم اذا علمت ذلك علمت ان قولنا علم عن الثقات اي الجملة  
او مع معونة التعاضد **قالوا** اي العلم **وذا الحديث ثلث العلم** والله  
السابق فيما نقله عنه ابو يعقوب وقاله احمد وعلي بن المدني وابو داود  
والوارق بن عبد الرحمن بن مهدي وقال ابو عبيد بن ابي بن  
صلى الله عليه وآله وسلم **قالوا** اي العلم **وذا الحديث ثلث العلم** والله  
البيهقي لانه لانه ان كتب العبد من حيث يقع بقلبه ولسانه

Copyrighted material